

يمثل خطوة أولى تمهيدية ضمن إطار أوسع تتبناه الوزارة

**«التجارة» تسمح للشخص الطبيعي والاعتباري باستخدام مقر ورقم
آلي موحد لشركاته بحد أقصى 5 تراخيص**

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل أمس قراراً وزارياً، يسمح بموجبه لأي شخص طبيعي أو اعتباري، يمتلك أكثر من 50 في المئة في شركات تابعة أو ورقها، باستخدام مقر ورقهم لـ موحد لا يزيد عن خمسة تراخيص للشركات التابعة أو الفرع.

وقالت "التجارة" في بيان لـ "كونا"، إن القرار يهدف إلى تخفيف الأعباء التشغيلية عن المستثمرين الناتجة عن استئجار مقرات متعددة خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة الأعمال في الكويت.

وأوضحت أنه يجب تقديم طلب توحيد المقر عبر النافذة الواحدة

التابعة لها مع إرفاق عقد الإيجار وإبصال الدفع بإسم الشخص الطبيعي أو الاعتباري الرئيسي وذلك وفق ما نصت عليه المادة الثانية من القرار.

وبين أن القرار واجب على الشركات والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشمولين بإحكام هذا القرار مراعاة اشتراطات بلدية الكويت المتعلقة بتصنيف العقار المستخدم كمقر مودع وذلك بما يتوافق مع نوع الترخيص الصادر

للنشاط على أن يتم التحقق من مطابقة الموقع للضوابط العمرانية المعتمدة قبل اعتماد توحيد القفر.

وأفادت أن القرار يعهد إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بمراجعة عقد الإيجار المرفق بطلب توحيد القفر والتأكد من استيفائه للشرائط وعلى ضوء ذلك يتم إصدار أرقام مدينة منفصلة بحد أقصى خمسة أرقام لكل فئة مرخصة.

أضرب المرفق الموحد وذلك بما يتوافق مع بيانات عقد

الإيجار المعتمد.

وأكدت أن القرار يعالج مشكلة الإزام ببعض الأنشطة باستئجار مقرات رغم عدم حاجتها الفعلية إليها مما كان يشكل عبئا ماليا خاصة خلال المراحل التأسيسية.

وأشارت إلى منح الجهات المختصة صلاحيات مراجعة الطلاب والتحقق من استيفاء الشروط عند وضع أليات للتنقيش وإجراءات واضحة للتعامل مع أي مخالفات أو محاولات تحايل مثل استغلال المقر

لأغراض غير مرخصة أو
شكلية.

وأكدت أنه تم إدخال
بلدية الكويت كشريك
تنظيمي في هذه المنظمة
لتتولى مسؤولية التاكيد من
مطابقة مستويات المعايير
المستخدمة كمقرات موحدة
مع طبيعة الأنشطة
المرخصة وفق الاشتراطات
العمرانية المعمدة.

وأكدت أن القرار يمثل
خطوة أولى لتسيير
ضمن إطار واسع تنبأه
الوزارة لتحسين وتنظيم

سوق العمل وتقليل أعباءه
التشغيلية على أصحاب
الأنشطة مبنية أن أصحاب
يعمل به اعتباراً من تاريخ
صدوره وينشر في الجريدة
الرسمية.

وقالت إنه من المقرر في
حال نجاح تطبيق هذا
القرار وقياس أثره دراسة
توسيع نطاق الاستفادة
مستقبلاً ليشمل تصنفات
أنشطة إضافية بالإضافة
إلى السماح بالتوحيد في
الحالات التي تقل فيها نسبة
التملك عن 50 في المئة.



خليفة العجيل

تأتي ضمن جهوده في توسيع قنواته الإقليمية والدولية

اتحاد شركات الاستثمار يوقع اتفاقية مع مجلس الأعمال الكويتي بدبي لتعزيز التعاون الإقليمي



■ خلال توقيع الاتفاقية

عبد الله التركيت : الشراكة نقطة انطلاق جديدة نحو الحضور الكويتي في الأسواق الخليجية خاصة في بيئة ديناميكية مثل الإمارات

فراس السالم: الاتفاق يمثل امتدادا لدور المجلس في تمكين رواد الأعمال الكويتيين بالإمارات وربطهم بمصادر التأثير داخل الكويت

**توسيع نطاق الوصول إلى الفئات المستهدفة وتعزيز الحضور
المؤسسي لكلا الطرفين في البيئة الاستثمارية الإقليمية**

الكويت أحد أكبر المستثمرين في الإمارات باستثمارات تتجاوز 50 مليار دولار

الاستثمارية بما يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الفئات المستهدفة وتعزيز الحضور المؤسسي لكلا الطرفين في البعثة الاستثمارية الإقليمية.

ونقل البيان عن رئيس مجلس إدارة الاتحاد عبدالله التركيت قوله إن هذه الشراكة نقطة انطلاق جديدة نحو توسيع الحضور الكويتي في الأسواق الخارجية خاصة في بيئة ديناميكية

وذكر الاتحاد في بيان صحفي أن اتفاقية تأتي ضمن جهوده في توسيع نواته الإقليمية والدولة ومواكبة

تحويلات المتسارعة في أسواق استثمار الخليجية وللاستفادة من الدور المحوري الذي يلعبه المجلس

مدفوع بالرؤية الكويتية.
بدوره قال رئيس مجلس الإدارة
في مجلس الأعمال الكويتي في دبي
المختصين داخل الإمارات وباعتباره

الامارات الشمالية الدكتور قراس
السالم وفق البيان ان الاتفاق مع
اتحاد شركات الاستثمار يمثل امتدادا
منمنصة لتوحيد الجهود وتمثيل
صالح الاقتصادية الكويتية في
سوق الاماراتة .

وأكد أهمية هذه الاتفاقية في ترسيخ مبدأ الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين خلال تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى

وأضاف السالم أن هذه الشراكة تجمع بين الخبرة المؤسسية والرؤية الرائدة لتعظيم التواجد الكويتي ودولة الإمارات العربية

تحتد،
والذي يعد أحد أكبر المستثمرين في
الإمارات باستثمارات تتجاوز 50 مليار
دولار أمريكي بالإضافة إلى فتح مجال
الاستثمار المشترك للقطاع الخاص
الإماراتي مع القطاع الخاص الكويتي.

أعلن اتحاد شركات الاستثمار أمس الاثنين توقيع اتفاقية تعاون مع مجلس أعمال الكويتي في دبي والإمارات شمالية لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الاستثماري والاقتصادي ولبناء أسر مؤسسي عزز التكامل بين بيئات العمل الكويتية والإماراتية وفتح آفاق جديدة للنوازل والشركات المهنية بين ضانها.

وذكر الاتحاد في بيان صحفي أن اتفاقية تأتي ضمن جهوده في توسيع تواته الإقليمية والدولية ومواكبة تحولات المتسارعة في أسواق استثمار الخليجية وللاستفادة من دور والمخوري الذي يلعبه المجلس مظلة غير ربحية تجمع الكفاءات كويتية من رجال وسيدات الأعمال المختصين داخل الإمارات واعتباره منصة لتوحيد الجهود وتمثيل مصالح الاقتصادية الكويتية في سوق الاماراتية .

وأكد أهمية هذه الاتفاقية في ترسيخ مبدأ الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين من خلال تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى عم الفعاليات والمؤتمرات الاستثمارية التي ينظمها كل طرف في كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشار إلى أهمية هذا التعاون الذي شمل الأبعاد الإعلامية والترويجية بمر تبادل الدعم في التغطية الإعلامية الترويج المتبادل للأنشطة والمبادرات

■ جانب من توقيع الاتفاقيات الثلاث بين شركة نفط الكويت وشركة شل

التوجهات الاستراتيجية
للمؤسسة البترول الكويتية
الخاصة برفع الطاقة
الإنتاجية إلى 4 ملايين
برميل يوميا من النفط
الخام و2 مليار قدم مكعب
يومية من الغاز بحلول
عام 2040 مع الحفاظ
على قطاع نفطي قوي
ومستدام.

يعكس التزام (نفط الكويت) و(شل) المشترك بدفع الابتكار والتميز في صناعة النفط والغاز في الكويت إذ ستقوم (شل) بنشر قدراتها التكنولوجية المتقدمة وخبراتها لضمان تنفيذ حلول مبتكرة لتعزيز إنتاج النفط والكفاءة التشغيلية في الحقول الشمالة للبلاد.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي للمؤسسة الشيخ نواف سعود الناصر الصباح قوله إن تمديد اتفاقيات الخدمات الفنية المحسنة يمثل استمرار التعاون بين شركات مؤسسة البترول الكويتية وشركة شل مؤكداً أن "هذه الشراكات ضرورية لتحقيق القيمة



تجديد الاتفاقيات يضمن إيجاد حلول مبتكرة لدعم الإنتاج النفطي الكويتي

**تطوير حقول النفط
الكويتية من خلال
جهود مبتكرة
وتعاونية وتقديم
خدمات فنية لدعم
خط الإنتاج**

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس الاثنين عن توقيع تمديد اتفاقيات الخدمات الفنية المحسنة (ETSAs) الثلاثة بين شركتها التابعة شركة نفط الكويت وشركة شل.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي إن هذه الاتفاقيات تشمل تقديم (شل) لخدمات تقنية لدعم خطط الإنتاج التي تنفذها شركة نفط الكويت في الحقول الشمالية والغربية بالإضافة إلى مشاريع تطوير الغاز.

وأكدت أن هذا الإنجاز يمثل التزاماً مستمرا من مؤسسة البترول الكويتية وشركة شل بتطوير حقول النفط الكويتية من خلال جهود مبتكرة وتعاونية مشيرة إلى أنه تم توقيع الاتفاقيات الثلاث في عام 2016 لتغطي عشرة سنوات لكل منها وتم تمديد الخدمات حتى عام 2029.

وبيت أن هذا يتماشى مع

شرکات "استهلا"

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على انخفاض مؤشرها العام 13.75 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها العام 75ر13 نقطة بنسبة بلغت 17ر0 في المئة ليبلغ مستوى 22,7901 نقطة.

وتم تداول 459,19 مليون سهم
عبر 25428 صفقة نقدية بقيمة
107,8 مليون دينار، نحو 329,

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي
30,56 نقطة بنسبة بلغت

43,03 في المئة ليبلغ مستوى
7219,03 نقطة من خلال تداول
17,278 مليون سهم عبر 13957
صفقة نقدية بقيمة 38,5 مليون
دينار نحو 117,8 مليون دولار
كما انخفض مؤشر السوق الأول
50,25 نقطة بنسبة 0,30 في
الـ المئة ليبلغ مستوى 8461,75